التدخل الفرنسي في الجزائر العثمانية في ظل معاهدة الامتيازات

French intervention in ottoman Algeria under the treaty of concessions

ط د. بوكروبة محمد*

mohaboukho@gmail.com

د. بكار محمد

Medbekkar1961@gmail.com

مخبر : المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر/جامعة الشلف

تاريخ الاستلام: 2021/05/02 تاريخ القبول 2021/07/02 تاريخ النشر 2021/07/05

الملخص:

تندرج دراستنا ضمن البحث في التاريخ الوطني الجزائر في الفترة الحديثة، ولا يمكن لباحث في التاريخ أن يدرس تاريخ الجزائر دون أن يعرج على العلاقات الجزائرية الفرنسية التي تعد أرض خصبة للدارسين من جميع زواياها. ونحن في دراستنا سوف نحاول طرح العلاقات الجزائرية الفرنسية من جانب مهم هو تطور هذه العلاقات على خلفية العلاقة العثمانية الفرنسية، وكيف تعامل الحكام الجزائريون الفرامانات السلطانية التي تحمي الامتيازات الفرنسية بالجزائر.

الكلمات المفتاحية:

العلاقات الجزائرية الفرنسية، التقارب الفرنسي العثماني، معاهدة الامتيازات، الامتيازات.

* المؤلف المراسل

abstract

Our study is part of research on the national history of Algeria in the modern era, and a researcher in history cannot study the history of Algeria without mentioning Algerian-French relations, it is fertile ground for researchers from all angles. In our study, we will try to present Algerian-French relations within the framework of an important aspect, which is the development of these relations in the context of Franco-Ottoman relations, and how the Algerian leaders treated the royal orders defending the French concessions in Algeria.

key words:

Algerian-French relations, French-Ottoman rapprochement, treaty of concessions, concessions.

مقدمة:

لا يزال تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية في قبلة لدارسي التاريخ والباحثين فيه، لما فيه من عمق تاريخي إذ كانت العلاقات خاصة الاقتصادية قائمة بين المدن المرسيلية وإمارات المغرب الأوسط(الجزائر) قبل وصول العثمانيين، ولم تنطلق هذه العلاقات من العدم حيث كانت لها مقدمات وركائز تعتبر إلى حد بعيد ركائز قوية بنيت عليها روابط اقتصادية وسياسة وحتى اجتماعية وتاريخية بين الأمتين حيث عرفت التجارة والمعاهدات بين الإمارات الجزائرية والأخرى الغالية(الفرنسية) منذ العصر الوسيط حيث بدأت هذه بالمعاملات التجارية وبإرسال السفارات ثم توجت بعقد المعاهدات وتعيين القنصل والسماح ببناء فنادق لإقامة الجالية. واعتبرت هذه الفنادق أماكن إيواء كما لعبت دور سياسي مهم بصفتها إقامة للقنصل..

كان التقارب الفرنسي العثماني في النصف الأول من القرن السادس عشر دعامة قوية إنطلقت على خلفيتها العلاقة بين المملكة الفرنسية والايالة الجزائرية في العهد العثماني حيث سمحت معاهدة الامتيازات الشهيرة بين السلطان العثماني سليمان القانوني والملك الفرنسي فرنسوا الأول في 1536م للفرنسين بالتواجد بشكل واسع ومؤثر في الأراضي العثمانية ، بل وضمنت لهم الحماية القانونية والدينية.

ولذلك وفي بحثنا هذا سنحاول الإجابة عن إشكالية مهمة في تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية، هي: كيف كانت علاقة الجزائر مع فرنسا في ظل التقارب العثماني الفرنسي؟ وما مدى ارتباط هذه العلاقة بما جاء في بنود معاهدة الامتيازات الشهية؟ ثم كيف كانت نظرة الفرنسيين إلى الامتيازات، وما مدى التزام الجزائريين بها؟

1- التقارب الفرنسي العثماني:

عرف القرن السادس عشر نقلة نوعية في طبيعة العلاقات العثمانية مع الدول المسيحية وبعد أن كانت الحرب هي الميزة العامة لهذه العلاقات،قبل هذه الفترة، فقد تغير الوضع بتغير الظروف العالمية. وحتى تضمن عدم حدوث تحالف مسيحي قوي ضدها صارت تبحث عن طريقة لكسب ود الأوروبيين، مستغلة الصراع القائم بين عائلتي آل فالوا، التي كان يمثلها الملك الفرنسي فرنسوا الأول، وأسرة آل هابسبورغ، التي كان يقودها شارل الخامس(شارلكان ملك اسبانيا). وكذلك التمزق الديني الذي نتج عن ظهور حركة الإصلاح التي قادها مارتن لوثر، هذه الأخيرة التي أدت إلى تحطيم هيبة الكنيسة الكاثوليكية. وهكذا بدأت الدولة العثمانية تبحث عن دور مؤثر في الأحداث بالتدخل وتقديم المساعدات والدعم لتلك الاتجاهات المذهبية المنشقة بهدف إضعاف الإمبراطورية الرومانية المقدسة. وأمام هذه الانقسامات الدينية والتمزقات السياسية، قام السلطان سليمان القانوني بخطوة مهمة وقرب منه الملك الفرنسي فرنسوا الأول عن طريق عقد معاهدات وتقديم إمتيازات خاصة منذ سنة 1536م ليكون وسيلة مستخدمة لعرقلة الحلف المقدس. فماهي هذه الامتيازات ؟ وما طبيعتها؟

1-1- مفهوم الامتيازات:

قبل التطرق إلى طبيعة الامتيازات الأجنبية بالأراضي العثمانية، وقبل محاولة فهم مدى أهميتها في العلاقات العثمانية، ثم كيف أثرت على إيالاتها. ينبغي علينا أولا تحديد مفهوم ومعنى المصطلح في حد ذاته. حيث أن هذا النظام لم يكن معروفا من قبل في العالم الاسلامي. ولذلك

توَجَّبَ ارجاعه إلى لغات أجنبية بداية باللاتينية (Capitulium) أو اللغات الحديثة كالفرنسية (Capitulation[1]) وتعني الأساسيات في الوثائق أو الخطوط العريضة في المعاهدات.

مفهومها إصطلاحا: هي تلك الحقوق التي تمنح للدول الأجنبية من قبل دول أخرى ولا يتم ذلك إلا بناءا على اتفاق أو معاهدة مبرنة بينهما.وهي تؤخذ على شكل ديني، تجاري، سياسي وقضائي.[2]

ويعرفها عبد العزيز محمد الشناوي، بأنها " المعاهدات المتضمنة المبادئ القانونية لاقامة المستأمنين[3] من

رعايا الدول الأجنبية في ممتلكات الدولة العثمانية. ولممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها، وتقرير حق رعاية الدولة العثمانية في أراضي تلك الدول، وفي سريان هذه المبادئ عليهم".[4]

ويعرف المؤرخ التركي يلماز أوزوتونا معاهدة الامتيازات الممنوحة لفرنسا خاصة على أنها:"معاهدة مساعدة لتنمية فرنسا اقتصاديا وعسكريا، والحيلولة دون وقوعها لقمة صائغة لألمانيا واسبانيا"[5].

من خلال هذه التعريفات المختصرة نجد أن المؤرخين اجمعوا في التعريف الاصطلاحي للامتيازات العثمانية، على أنها حقوق منحت للدول الأوروبية عامة ولفرنسا خاصة. هذه الحقوق عززت حريات تجارية ودينية وحتى سياسية على الأراضي العثمانية. كما أنها ضمنت بتوقيع معاهدات واتفاقيات تحدد اطارها الزماني والمكاني. كما أنها لم تكن ضعفا من السلاطي العثمانين ،خاصة في بدايتها، و انما لمقتضيات سياسية في تلك الفترة من التاريخ.

1-2- معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية:

كان سلاطين الدولة العثمانية يؤمنون بأن الجهاد هو الطريق الوحيد في التعامل مع العالم المسيحي، وأنه دار حرب، والواجب الديني يدفع بهم إلى الاستشهاد في سبيل نشر الإسلام،

ومواصلة الفتوحات الإسلامية وبناء دولة الخلافة الإسلامية. لكن مع بدايات القرن السادس عشر، حدثت عدة تغيرات في الساحة السياسية العالمية[6]، حيث تعاظم الخطر الصفوي من جهة والقوة التي وصل إليها الأسبان في محاولة قيادة الحرب الصليبية تحت غطاء الإمبراطورية الرومانية المقدسة. كل هذا أدى بالدولة العثمانية إلى البحث عن طريقة أخرى تساعدها في المجابهة على الجبهتين. وبالتوازي مع ذلك كانت فرنسا تعاني هي الأخرى من الخطر الاسباني الأمر الذي سهل الوصول إلى تقارب بين الدولتين فوقعت من خلاله معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية سنة 1536م.

2- ظروف ابرام المعاهدة[7]:

كما سبقت الإشارة إليه، فقد جاءت معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية سنة 1536م، مدفوعة بالظروف المسيطرة على الوضع العام في تلك الحقبة. وصار تحقيق المصالح المشتركة للدولتين على رأس الأولويات، ساقهما في الأخير إلى التحالف وتوقيع المعاهدة.

2-1- ظروف الفرنسيين:

كانت فرنسا تعاني من ضعف شديد مادي وعسكري نتيجة الصراع حول قيادة الامبراطورية الرومانية المقدسة[8]. وهذا الضعف دفع بالفرنسيين إلى البحث عن حليف اقليمي قوي يغير مجريات الأحداث[9] ويكون من خارج أوروبا. فاتجهت الأنظار نحو السلطان العثماني.وتعود أولى الاتصالات بين الدولة العثمانية وفرنسا، إلى عهد السلطان العثماني سليمان القانوني[10](1520م-1566م)حيث استنجد به فرنسوا الأول[11] ملك فرنسا اثر تهديدات شارل الخامس[12].

فبعد أن تم تعيين شارل الخامس على رأس الامبراطورية المقدسة في 28 جوان 1519م، دخل الملكان الأوروبيان في صراع؛ نظرا لرغبة كليهما في قيادتها. فبدأت الحرب في سنة 1521[13].فقد كان فرنسوا الأول يسعى إلى فرض وجوده وفك الطوق الجغرافي الذي فرضته عليها الممالك المتحالفة تحت راية الامبراطورية والمدعومة بالكنيسة، محاولا ضم الولايات

الايطالية. إلا أن ذلك أزعج الدول الكبرى وشكلت حلفا ضده، كان على رأسه شارل الخامس، الذي أنزل الهزيمة القاسية بالفرنسيين في معركة "بافيا" سنة 1525م، حيث أسر فيها فرنسوا الأول في البلاط الاسباني، وفرضت عليه معاهدة مدريد 1526م[14] التي ضاعت على خلفياتها مكانة فرنسا واقتطعت عدة أجزاء من أراضيها.[15]

إن اجتماع ظروف الضعف والهزيمة والحصار مقابل طموح القوة والبحث عن المكانة المرموقة ،لدى الجانب الفرنسي، دفعته إلى تغليب نظرية التوازن الدولي، والتي تلغي الالتزام بالانتماء الديني، والبحث عن الحليف القوي الذي يضمن له الغلبة، وقد توفرت هذه الصفات في الجانب العثماني[16]. وعليه ما الذي جعل السلطان العثماني، وهو في أوج قوته، يقبل مثل هذا التحالف؟

2-2- ظروف العثمانيين:

خلال هذه الفترة الزمنية كان على رأس الدولة العثمانية السلطان سليمان القانوني، أو سليمان العظيم، وكان هذا الأخير يمني نفسه بنصر كبير لا يقل أهمية عن فتح القسطنطينية[17]، حيث اتجه نظره نحو فيينا[18]. وقد عزز ثقته بنفسه مع الأسطول العثماني القوي المتواجد في البحر المتوسط بقيادة خير الدين باربروس الذي كان قد بدأ يضع يده على أجزاء من شمال إفريقيا بعد أن ألحق هزائم بالحاميات الإسبانية هناك.

وكان السلطان العثماني يهدف إلى إضعاف الإمبراطورية الرومانية المقدسة والحفاظ على الانقسام الأوروبي، والحيلولة دون التحالف ضد الدولة العثمانية[19]. إضافة إلى هذا كان على سلاطين الدولة العثمانية تدارك عواقب اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، الذي قلل من أهمية تجارة البحر الأبيض المتوسط. كان ذلك من بين أهداف الباب العالي، وذلك بعقد اتفاقيات تجارية مع فرنسا والسماح لها بإعادة تنشيط التجارة المتوسطية.

كما أنه لا يمكن إهمال تزايد الخطر الصفوي[20]، الذي توسع في العراق وجنوب شرق الأناضول، والذي يدعو إلى عدم نصرة مسلمي الدولة العثمانية، بل يحرض على محاربتهم. وهذا ما أحرج القوات العثمانية خاصة بعد تحالفهم مع البرتغاليين[21].

3- بدايات التقارب:

يمكن أن نسمي هذا التقارب بالاستنجاد الفرنسي بالدولة العثمانية، حيث أنه بعد الهزيمة التي مني بها الفرنسيون أمام شارل الخامس والتي اختتمت بمعركة بافي Pavie في 24 فيفري 1525م. رأى الملك الفرنسي ضرورة الاستنجاد بسليمان القانوني.فأرسلت أول بعثة مباشرة بعد الهزيمة إلا أن الوفد لم يصل حيث قتلوا في مقاطعة البوسنة[22].

بعدها قامت أم الملك الأسير لويز سافوا (Louise Savoie)، بارسال رسالة استنجاد حملها الكونت جان فغانجيباني (Jean Frangipani)إلى السلطان سليمان القانوني. ورجته تخليص إبنها من السجن، ولما اطلع السلطان على الرسالة، اتخذها حجة شرعية للتحرك ضد شارلكان بعد طلب النصرة الذي تقدمت به فرنسا بشكل رسمي[23].

وبعد أن أجبر فرنسوا الأول على توقيع معاهدة مدريد ذات الشروط الصعبة مقابل تحريره[24]، حيث قبل فرنسوا توقيعها باحثا عن حريته كما أورد ذلك في رسالته التي أرسلها إلى السلطان العثماني، ولم يكن ينوي تنفيذ شروطها. ومن باريس أخذ في تطوير العلاقات وأخذ يرجو ويطلب من اسطنبول طلبات لا نهاية لها، فقد كانت قوته العسكرية غير كافية لمحاربة الإمبراطور[25].

وفي سنة 1532م بعث فرنسوا الأول مبعوثه، إلى البلاط العثماني، معلنا أمام ملوك الإمبراطورية بأن هدف البعثة هو تهديد السلطان سليمان في حالة تعديه حدود المجر. والحقيقة أن الهدف منها كان حث السلطان سليمان عل مهاجمة شارلكان في ايطاليا، حيث حصل السفير على وعد بتقديم مساعدة بواسطة الأسطول الذي كان يقوده خير الدين بارباروس في البحر المتوسط.[26] و حصلت تلك المساعدة حقا، حيث أعلنت خطة عن محاصرة الموانئ

الايطالية واحتلالها. فانطلق الأسطول العثماني والتحق به أسطول خير الدين على أن تهاجم جيوش فرنسوا من الشمال[27].

هذه الأحداث و التسهيلات أكدت للطرفين نية التحالف والصداقة لدى الطرف الآخر. ولذلك قام الملك فرنسوا الأول بارسال جون دولا فوري(Jean De LA FORET) في سنة 1535م كسفير مقيم، وأعطيت له صلاحيات التفاوض وإبرام معاهدة الصداقة مع السلطان سليمان القانوني[28]، حيث أقرت هذه المعاهدة الامتيازات الممنوحة لفرنسا سرا وعلنا، مع الحصول على تسهيلات وإمتيازات أخرى لفرنسا في مجالات عديدة، أهمها حق الإشراف على الرعايا المسيح وحرية التجارة والملاحة في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية.

3-1 طبيعة المعاهدة:

في الأصل هي معاهدة تعاون وصداقة موجهة ضد الهابسبورغ[29]، ولكن الفرنسيين حصلوا بمقتضاها على حقوق ومزايا عديدة، سميت فيما بعد باسم الامتيازات. فمنح الرعايا الفرنسيون الحق في حرية الملاحة في المياه الإقليمية للدولة العثمانية، وممارسة البيع والشراء بحرية تامة، وتحديد الرسوم الجمركي بنسبة موحدة ومقررة، وهي خمسة في المائة(5%)، وإعفاء الرعايا الفرنسيين من دفع أي ضريبة أو قيد بشرط إقامة الفرنسيين في الأراضي العثمانية عشر سنوات متتالية[30]،و من أهم بنود هذه المعاهدة ما يلي:

- حق التجارة والمتاجرة في كل أجزاء الدولة العثمانية بالنسبة لرعايا ملك فرنسا.
- حرية التنقل و الملاحة في سفن مسلحة وغير مسلحة بحرية تامة.
- تدفع الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب مرة واحدة في الدولة العثمانية.
- الضرائب التي يدفعها الفرنسيون في الدولة العثمانية هي نفسها التي يدفعها الرعايا الأتراك[31].

كما تقرر إعفاء الرعايا الفرنسيين من الخضوع للقضاء الإقليمي، وقصر خضوعهم للقضاء الفرنسي في القضايا المدنية والجنائية[32]. وتتم المحاكمة في دور القنصليات. ويبدو أن هذا لم

يستمر طويلا، حيث صارت المحاكمات تتم أمام القضاة المحليين فيما بعد. كما سمح لهم ببناء خان (فندق) يقيمون فيه دون سواهم، ويودعون فيه بضاعتهم، كما تخصص بجوار الخان أرض لدفن موتاهم وإلى غير ذلك من الامتيازات. واستمر تغلغل الفرنسيين بسرعة داخل الدولة العثمانية، وتمكنوا من إقامة مراكز تجارية قنصلية خاصة بهم في سوريا ومصر وباقي الإيالات فضل التسهيلات التي منحت لهم خاصة في ظل الحضور الدائم للدبلوماسيين الفرنسيين[33]، وكان هناك سفير في اسطنبول وقناصل في المدن الكبرى يحمون رعاياهم وتجارتهم[34].

والملاحظ أنه كما سبق الذكر، أن مهمة السفير "جون دو لا فوي" jean de la fouet)) كانت تهدف في الأساس للحصول على حليف قوي يؤمن له دعم عسكري ضد عدوه شارل الخامس، إلا أنها أخذت فيما بعد منحى تجاري واقتصادي وخدمت الجانبين. فمن جهة أرست هذه المعاهدة القواعد لحلف سياسي عسكري، ومن جهة أخرى جاءت المعاهدة في صيغة تجارية. وقد فسرت ذلك ليلى الصباغ بقولها أن تعليمات فرنسوا الأول نصت في مضمونها الحصول على دعم عسكري تلبية للوضع الفرنسي الطارئ، إلا أن ذلك لم يمنع من منح سفيره الصلاحيات في الحصول على مكاسب أكثر تخدم فرنسا في مجالات أخرى ويعزز حضورها في البحر المتوسط[35].

جاءت معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية تتويجا للتقارب بين الدولتين[36]، والذي فرضته الظروف الدولية آنذاك. اشتراك فالعدو المشترك والمصلحة القائمة فتحت الباب لتجاوز التقاليد السياسية المبنية على التوجه الديني المتعصب ومعادات الدين الآخر، وبدأت التحركات نحو الصداقة بانطلاقة عسكرية محضة وتطورت إلى معاهدة تجارية سياسية وخدمت حتى الجانبين الاجتماعي والديني. كما أعطت معاهدة الامتيازات لفرنسا مكانة خاصة لدى البلاط العثماني، ومثلت قاعدة لمعاهدات أخرى. وكانت فاتحة للعلاقة بين البلدين والعلاقات الأخرى مع الدول الأجنبية.

4- التعامل الجزائري الفرنسي في ظل العلاقات العثمانية الفرنسية:

أصبحت البلاد العربية التي دخلت تحت السيادة العثمانية منذ أوائل القرن السادس عشر، دولا تابعة[37]، تربطها رابطة الخضوع والولاء للسلطان العثماني، حيث قسمت إداريا إلى إيالات وولايات يحكمها باشا منصب من قبل الباب العالي ويحكم باسمه، وتصك العملة كذلك باسم السلطان العثماني. ومنع الوضع القانوني هذه الولايات ممارسة سيادتها الخارجية، بمعنى أنها ضيعت مركزها في الجماعة الدولية لصالح الدولة العثمانية التي تتولى تمثيلها وتقوم عنها بتصريف الشؤون الخارجية[38]. كما أن ذلك يلزمها بتنفيذ المعاهدات التي تعقدها الدولة العثمانية مع الدول الأجنبية.

كانت معاهدة الامتيازات بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية عامة بمثابة نوافذ تطل منها الدول العربية على أوروبا. وتمنحها مجالا للانفتاح على العالم. إلا أن ذلك لم يحدث بالشكل المراد الوصول إليه لعدة أسباب، ولعل أهمها السبب الديني، حيث أن الرأي العام الإسلامي في الولايات العربية كان يشكل مجتمعات دينية منغلقة، وكان المسلمون حتى ذلك الوقت لا يعرفون عن أوروبا إلا وجهها القبيح الذي تمثل في الحروب الصليبية في الشرق الإسلامي مابين القرن 11م حتى القرن 13م، وإن الحملة التي قام بها لويس التاسع(1214-1270م) على تونس عام 1270م من أجل الاستيلاء عليها وتحويل أهلها إلى المسيحية، وبعدها سقوط الأندلس ضمن ما يعرف بحروب الاسترداد[39] وما أعقبه من اضطهاد ديني للمسلمين هناك، وبداية صراع بحري عنيف في الحوض الغربي للمتوسط، الهدف منه إخضاع شمال إفريقيا والسيطرة عليه وتنصير سكانها، وإنشاء قواعد تحكم قبضتها على القبائل والمدن هناك.كل هذه الأحداث كانت راسخة في أذهان المجتمعات الإسلامية، وشكلت عائقا إيديولوجيا كبيرا في التعامل مع الدول الأوروبية وفق ما تمليه معاهدة الامتيازات ومنحته من صلاحيات واسعة لهذه الأخيرة.[40]

كل هذه الظروف توافقت مع التقارب العثماني الفرنسي تواجد الجزائر ضمن نطاق الامبراطورية العثمانية[41]، التي قامت بمد يد المساعدة للجزائريين لطرد الحاميات الاسبانية المنتشرة

على أهم سواحلها، وأصبحت إيالة عثمانية يحكمها بايلرباي معين من طرف السلطان العثماني وملزم بتطبيق فرامانات الباب العالي.

أ- الحرب المشتركة:

كانت فرنسا تعتبر معاهداتها مع الباب العالي بمثابة جوازات عبور الى جميع الأقاليم العثمانية، وكانت ترى أنها غير مجبرة على التعامل مع حكام الأقاليم بشكل مستقل وإنما يكفيها استصدار فرمان من الباب العالي يعطيها الحق في التصرف في هذه الإيالة[42]. ففي حين صارت فيه فرنسا ترى أن بنود المعاهدة حق مضمون يرعاه البلاط العثماني ويدعمه وزراءه، فما على حكام الإيالات والمقاطعات إلا تطبيقه والانصياع له. وهذا ما تعارض والمصالح العامة للإيالات العثمانية.

ولكن مع بدايات الوصول العثماني إلى الجزائر لم يكن هناك معارضة جزائرية للتعامل مع الجانب الفرنسي وفق الرغبة العثمانية لعدة اعتبارات أهمها:

- العدو الاسباني الذي يسيطر على جزء من الموانئ الجزائرية. والظروف الآنية كانت تقتضي البحث عن حليف نظرا لأن الحكومة العثمانية بالجزائر لم تكن قد استقرت بها خاصة مع الثورات الداخلي، حيث كانت معرضة لجبهتين داخلية متمثلة في مواجهة زعماء الإمارات السابقة[43]، وخارجية متمثلة في الهجمات البحرية الاسبانية. وزاد من حدة الخطر تحالف هاتين الجبهتين (الزيانين مع الأسبان)

- في بدايات الوجود العثماني كان الباشوات الحاكمين للايالة يعينون مباشرة من الباب العالي، وقد عرفوا بالولاء الشديد للسلطان العثماني. فلم يكونوا ليرفضوا الفرامانات التي تقتضي بوجوب المهادنة مع الفرنسيين. ونلاحظ هذا جليا في الحلف الفرنسي العثماني لتحرير إمارات جنوب ايطاليا من الوجود الاسباني، حيث كان الأسطول العثماني المشارك بقيادة خير الدين باشا، الذي كان في الوقت نفسه يتقلد منصب بايلرباي الجزائر.

ففي الوقت الذي كان فيه شارل الخامس في حرب مع فرنسوا الأول بخصوص مدينة ميلانو. وصل الأسطول العثماني إلى الحوض الغربي للمتوسط وأثبت وجوده بقيادة خير الدين باشا، وهو ما أدى إلى موافقة الفرنسيين على إقامة قاعدة في طولون للأسطول العثماني، بالإضافة إلى تقديم المعونة المالية لعملياته إبتداءا من القرن الذهبي للحد من توسعات شارل الخامس في أوروبا، فبعد أن كانت السواحل الجزائرية مهددة من الأسبان، صارت السواحل الاسبانية مهددة من العثمانيين[44].

قام الأسطول العثماني بقيادة خير الدين، بصفته أميرال البحرية العثمانية[45] وبايلرباي الجزائر[46]، بعمليات الإنزال في 1543م على طول السواحل الإيطالية، وكان ذلك بالتعاون مع وحدة البحرية الفرنسية الصغيرة، حيث تعاونت القوات الفرنسية والعثمانية على حصار نيس والإستلاء عليها إلا أن البارود الفرنسي نفذ وذلك ما أزعج خير الدين. لقد رفع الحصار في 1544م تاركا صدعا في مستقبل العلاقات الفرنسية العثمانية، لأن فرنسوا الأول اكتشف أن تكاليف الإبقاء على الأسطول العثماني مكلفة جدا للخزينة الفرنسية التي كانت تعاني من العجز. وهو السبب الذي دفعه إلى عقد سلام مع شارل الخامس. إن هذا التحالف الذي اعتبره خير الدين خيانة، جعله يقتنع أن فرنسوا الأول قد فشل في الوفاء بالوعد(التحالف ضد العدو المشرك)، ونتيجة لذلك كتم كرها عميقا للملك الفرنسي وشعبه، وهذا الكره ورثه لابنه حسن[47].

لم يكن الباب العالي ينظر إلى ملك فرنسا بنفس نظرة خير الدين، حيث بقيت فرامانات المهادنة مع فرنسا والتنديد بعمليات القرصنة ضد تجارتها ترد من اسطنبول إلى الجزائر، ولم تكن تحترم تماما. وبعد وفاة خير الدين خلفه ابنه حسن[48] بتعيين من الباب العالي. ورغم ولائه الشديد للسلطان العثماني إلا أنه قد أمكن عزله من منصبه عندما طلب السفير الفرنسي ذلك بحجة عدم احترام الفرامانات ومواصلة القرصنة[49].

إن وجود الجزائر على الساحل الغربي للمتوسط ، جعلها جبهة أمامية في مواجهة الأسبان العدو المشترك بين فرنسا والدولة العثمانية. فرغم الهدنة التي وقعت بين شارلكان وفرنسوا الأول، إلا أن العداوة لم تنتهي. وجاءت فرصة أخرى جعلت التحالف بين حاكم الجزائر والفرنسيين ممكنا لشن هجوم موحد ضد الإسبان، وكانت هذه الفرصة من داخل الأراضي الإسبانية، حيث كان يجري التخطيط لثورة يقوم بها المورسكيون (مسلمي اسبانيا) ضد الحكومة الاسبانية بالتنسيق مع الجزائر وفرنسا فيما يعرف بثورة البشرات الثانية:

- يتحرك الأسطول الفرنسي حاملا جيشا بريا، إلى إسبانيا وينزل بمدينة دانية.
- في الوقت نفسه يتحرك الأسطول الجزائري ليغطي عملية الإنزال الفرنسية ويقطع الطريق على الأسطول الإسباني والإمدادت.
- وبالتوازي مع ذلك يقوم جيش من بقايا مسلمي الأندلس بثورة عارمة داخل اسبانيا[50].

لم تكتمل الخطة بسبب اكتشافها من طرف الاسبان الذين سارعوا إلى إبعاد المورسكيين والتضييق عليهم. إلا أن هذه الحادثة أثبتت أن التحالف الجزائري الفرنسي لم يكن فقط وفق ما تمليه فرامانات الباب العالي، وإنما كان يسير في معظم الحالات وفق ما تقتضيه الظروف وما تفرضه الحرب خاصة وأن الجزائر كانت في المواجهة المباشرة مع الأسبان برا وبحرا.

رغم هذا التنسيق العسكري، إلا أن العلاقات الجزائرية الفرنسية لم ترقى في هذه المرحلة إلى المستوى المنشود، وكما سبق ذكر ذلك فان علاقتهما كانت تخضع لما تفرضه الأوضاع العالمية آنذاك. عدا ذلك فقد كانت تتسم بالفتور وبعض المناوشات البحرية غير الرسمية. وجاءت معاهدة السلم بين الباب العالي والملك الاسباني لتزيد من برود العلاقات أكثر نتيجة زوال العدو المشترك، ولم يعد هناك داع للتحالف ضده.

ظل السفير الفرنسي في اسطنبول يتمتع بنفوذ قوي[51]، لأنه كان قادرا على عزل باشا الجزائر الذي لم يكن

يظهر الود للفرنسيين، وقد وقعت حادثة قطع رأس أحد رياس البحر نتيجة لنهبه سفينة فرنسية[52]. إلا أن هذا النفوذ بدأ يتناقص مع نهاية القرن السادس عشر. وتراجع تأثير السفير الفرنسي على شمال إفريقيا مع تراجع تأثير الباب العالي نفسه على هذه المنطقة لكن ورغم نظرة الشك إلى وجود نبلاء فرنسيين في خدمة فرسان القديس يوحنا بمالطة، أشد أعداء العالم الإسلامي إلا أن رجال البحر الفرنسيين كانوا ما يزالون آمنين إلى حد معقول من هجومات رياس البحر الجزائريين، كما كانوا مقبولين في موانئ الإيالة[53]. ولم تصبح التجارة الفرنسية هدفا مباشرا لرياش شمال إفريقيا ولا سيما الجزائريين إلا بعد أن وقع هنري الرابع السلام مع اسبانيا في نهاية القرن السادس عشر[54].

ب- إستغلال الفرامانات:

عرف الفرنسيون كيف يستفيدون من علاقتهم مع الباب العالي إذ نجحوا سنة 1578م في الحصول على إذن السلطان باصطياد المرجان في سواحل أوجاق الجزائر الشرقية، شريطة أن يدفعوا ضرائب ولا يحصنوا الموقع، كما أنشؤوا قرب عنابة مركزا تجاريا أعطوه اسم الحصن (Bastion)، "ورغم منع السلطان تحصين المراكز، إلا أنهم لم يتوانوا في ذلك[55].

رغم الاشتراك الميداني في العمليات البحرية والعسكرية ضد اسبانيا، إلا أن ذلك لم يمنع عرقلة تعيين القنصل وعقد المعاهدات، ففي سنة 1580م لم يكن هناك قنصل فرنسي بالجزائر ولم يعثر على معاهدة قبل 1619م. ويرجع ذلك إلى الإلحاق المباشر للإيالة بالباب العالي في عهد البايلربايات[56]،مما جعل الفرنسيين يرون أنه من غير اللائق للملك الفرنسي أن يتعاقد مع إيالة أو وجق. وإنما تعامله مع نظيره السلطان العثماني. كما أن الجانب الجزائري كان يرفض إعلان حالة السلم التام مع فرنسا، لأن نشاط القرصنة كان مربحا، والسلم يؤدي إلى خسارة شرعية الهجوم على السفن الفرنسية، لهذا رفض حسن فنزيانو في 1565م تعيين القنصل " بيرطول" في منصبه كقنصل في الجزائر، متحججا بأن وجود قنصل كافر بالجزائر أمر مثير للاشمئزاز بعقول الشعب والتجار[57].

إنطلاقا من هذه الحقائق فإن العلاقات الفرنسية الجزائرية عرفت أزمات في ظل ضعف التأثير العثماني على الجزائر، ولم تعد السياسة الخارجية الجزائرية مقررة كلية من الباب العالي، وإنما صارت في بعض الحالات شبه مستقلة، كما أن قرار إعلان الحرب والسلم، قرار داخلي لا يستشار فيه السلطان العثماني. خاصة إذا كان التعرض للخطر مباشرة، لأن حاكم الجزائر وديوانه أدرى بالحيثيات التي تجري في الحوض الغربي للمتوسط. ولذلك صارت التجارة الفرنسية عرضة للقرصنة الجزائرية. وبحجة الدفاع عن المصالح التجارية، والشخصية الدولية. قامت فرنسا بتسيير عدة حملات ضد الجزائر بغرض التأديب وحماية التجارة[58].

وفي ظل تعسر الأوضاع سعت فرنسا إلى إعطاء شرعية لأعمالها الحربية ضد الجزائر، وتمكنت من الحصول على بند في معاهدة يسمح لها بذلك مستغلة الضعف الذي بدأ يظهر على الدولة العثمانية. فمثلا جاء البند الحادي عشر من معاهدة 1740م[59] يشير إلى وجه التعامل بين الحكومتين فيما يخص القرصنة واللجوء إلى الموانئ، وكذا منع الأسر والإغارة، وإذا" استمر القراصنة في عصيانهم واستمروا في عدوانهم " فإن الملك الفرنسي سيطالب باصدار عقوبات همايونية (مباشرة من السلطان) بعزل الحاكم وفرض التعويضات. " وإذا لم يمتثلوا لأمري الشريف" فإنه يحق للملك الفرنسي معاقبتهم على طريقته، مع منعهم من الرسو أو التموين من الموانئ الفرنسية. " كما أن معاقبتهم، سوف لن تمس بسوء هذه المعاهدة"[60]. وقد تحجج السفير الفرنسي باسطنبول بهذا البند في أوت 1827 بأحقية فرنسا في إعلان الحرب على الجزائر، إثر حادثة المروحة التي رأت فيها فرنسا إهانة لشرفها[61].

مع أن إيالة الجزائر عرفت نوعا من الاستقلالية عن الباب العالي، إلا أن ذلك لم يعني الإنفصال التام عنه فقد بقي تقليد الحكم باسم السلطان العثماني وتقديم الهدايا متبعا. وكان حاكم الإيالة في عدة حالات يخضع لأوامر السلطان المباشرة، إما مراعاة للجانب الديني أو تحت الضغوط. ويلاحظ ذلك خلال الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابوليون بونابرت سنة 1798م التي كانت سببا في إعلان الجزائر الحرب على فرنسا تحت ضغط السلطان العثماني.

حيث أن والي الجزائر الذي كان في حالة سلم مع فرنسا ضمن ما يسمى السلم المؤوي، فقد أكره على قطع علاقته مع فرنسا وإعلان الحرب عليها إثر إنذار شديد اللهجة من السلطان[62].

كان من أهم الضغوط الممارسة على حكام الجزائر من طرف السلاطين العثمانيين، هو الحرمان من حق التجنيد أو جمع المتطوعين. وكذا عدم إرسال الخلعة والقفطان. حيث أن ذلك يعتبر تصرف عدواني من الباب العالي يدل على عدم الرضا. وقد كان المنع من جمع المتطوعين نقطة ضعف الإيالة[63]. حيث أن الجيش الإنكشاري، والذي يمثل أساس الجيش الجزائري[64]، كان يؤتى به من الأناضول عن طريق إرسال وكلاء الإيالة من أجل جمع الشباب الراغبين في التجنيد من أزمير وغيرها. ولا يتم ذلك إلا بعد إقرار السلطان العثماني بذلك[65].

كان الباب العالي يدرك ذلك جيدا، كما أدركته كذلك الدول الأوروبية خاصة الفرنسيين اللذين حاولوا أن يستغلوا ذلك لاسترجاع الامتيازات الممنوحة للانجليز سنة 1801م، إذ طلب القنصل الفرنسي بالجزائر "دوبواتانفيل" في 1808م من بلاده أن تلجأ إلى إقناع الباب العالي بمنع عمليات التجنيد على الجزائريين في الأناضول أو أي إقليم آخر من أجل الضغط على الإيالة لتعيد لها امتيازاتها. وقد سبقته في ذلك بريطانيا سنة1800م من أجل تحرير الأسرى الإنجليز وإعلان الحرب على فرنسا[66].

الخاتمة:

ومن خلال تحليلنا لما سبق ذكره ن أحداث يمكن الخروج بالنتائج التالية:

كانت العلاقات خاصة الاقتصادية قائمة بين المدن المرسيلية وإمارات المغرب الأوسط(الجزائر) قبل وصول العثمانيين، حيث بدأت هذه العلاقات بالمعاملات التجارية وبإرسال السفارات ثم توجت بعقد المعاهدات وتعيين القنصل والسماح ببناء فنادق لإقامة الجالية. وأعتبرت هذه الفنادق أماكن ايواء كما لعبت دور سياسي مهم بصفتها إقامة للقنصل.

جاء التقارب العثماني الفرنسي نتيجة ظروف دولية عصيبة على الدولة العثمانية، حيث تعددت جبهات

القتال بين الجنوب والشمال، البر والبحر، خاصة بعد التوتر العسكري على الحدود مع الدولة الصفوية والتي كانت تشكل حلف عسكري لا يستهان به مع البرتغال. فصار من الضروري البحث عن حليف يشغل إحدى الجبهات، وفتحت الحرب الفرنسية الاسبانية الباب أمام الحلف العثماني الفرنسي.

فتحت معاهدة الامتيازات الباب على مصراعيه أمام الملوك الفرنسيين الطامحين إلى تكوين إمبراطورية عظيمة التوسع خارج أوروبا خاصة بعد أن سيطر البرتغاليون والأسبان على الطرق التجارية المهمة في العالم، فكان التوجه نحو الأقاليم العثمانية كتعويض على ذلك، وبالاستناد إلى بنود المعاهدات المبرمة صار الفرنسيون ينظرون إلى هذه الامتيازات على أنها حق شرعي لا ينازعون فيه.

---

[1] **Capitulation** : nf, Reddition d une troupe. 2 Cessation de toute - resistence.
Capituler : Se rendre, se reconnaitre vaincu.
Jean-Pierre Mevel (R E), Dictionnaire Universel. Librairier Generale Française, 43 quai de Grenelle, paris,1996, P81

[2] –وليد العريض، تاريخ الامتيازات في الدولة لعثمانية وآثارها، مجلة الدراسات الجامعية الاردنية، م24، ع1،الأردن، 1997 ، ص145.

[3] – المستأمن هو الذي يقدم بلاد المسلمين من غير استيطان لها، و هؤلاء أقسام: رسل و تجا و مستجيرون، و حكم هؤلاء ألا يهاجروا ولا يقتلوا، ولا تؤخذ منهم الجزية. أنظر أحكام أهل الذمة، ج2، ابن قيم الجوزية، تحقيق يوسف أحمد البكري وشاكر العاروري، دار الحزم ، الدمام، 1408هـ، ص874.

[4] –عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، ج2، مكتبة انجلو المصرية، القاهرة، 2004، ص40.

[5] –يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، تر عدنان محمود سلمان، م1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا 1988، ص300.

[6] – عقدت الدولة العثمانية خلال مراحل تاريخها الطويل عدة معاهدات مع بعض الدول الأوروبية اشتهرت باسم " الإمتيازات الأجنبية"، شكلت هذه الإمتيازات الوثائق التي استندت عليها الدولة العثمانية في ربط علاقاتها مع الدول الأوروبية والأسلوب المناسب لتنظيم حياة الجاليات الأوروبية على الأراضي العثمانية. إلا أن خلال مرحلة الضعف صارت

هذه الإمتيازات تتخذ كورقة ضغط ضد لدولة العثمانية. ينظر: محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى انقلاب الخلافة، ط3، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، 2013، ص579.

[7]- حسب المادة الثانية من إتفاقية فيينا لقنون المعاهدات 1969م. فإن المعاهدة هي تعريف دولي بعقد بين دولتين أو أكثر كتابة، خاضعا لقواعد القانون الدولي سواءا تم ذلك في وثيق واحدة أو أكثروأيا كانت التسمية التي تطلق عليها. ينظر: سعود بن خلف النويميس، القانون الدولي العام، ط1، مكتبة القانون والإقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014، ص85.

[8]- وهي الحرب التي عرفت بحرب الستين سنة اندلعت حرب الستين سنة، في عهد الملك الفرنسي شارل الثامن، الذي كان يطمح في تحقيق مشاريع واسعة خاصة بعد أن امتلك جيشا يعد من أقوى الجيوش الأوربية في تلك الفترة. ولتحقيق طموحاته التوسعية، اكتشف أن له بعض الحقوق تخول له التدخل في إيطاليا، من ذلك طالب شارل الثامن بحقه في وراثة نابولي . بالإضافة إلى هذا الادعاء ،فقد طلب منه التدخل من طرف عدة جهات ايطالية، كذلك كان شارل الثامن، يأمل في تحقيق مشاريع واسعة يبدأ باحتلال مملكة نابولي و انطلاقا منها يقوم بجرد حملة صليبية جديدة على الأرضي المقدسة لإعادة تأسيس الإمارات المسيحية بها. ثم افتك القسطنطينية من أيدي العثمانيين وإعادة الحياة للإمبراطورية المسيحية الشرقية فزحف بجيشه في فيفري 1495على شبه الجزيرة الايطالية، وانتهت هذه المغامرة بفشل السياسة التوسعية الفرنسية في القارة الأوربية، إذ طُردت من كامل تراب إيطاليا، وتعرضت فرنسا نفسها للغزو. ينظر: حمزة زيتوني، البحرية الجزائرية وتأثيرها في العلاقات الجزائرية الفرنسية: 1519م-1830م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة غرداية، 2011-2012م، ص،ص 47،48.

[9]-شهدت أوروبا خلال النصف الأول من القرن السادس عشر أوضاعا غير مستقرة مما أثر على العلاقة التي تربط بين الدول الأوروبية، حيث وصف هذا القرن في التاريخ الأوروبي بقرن التحولات. إذ صارت كل دولة تسعى لبناء كيانها السياسي و الإقليمي على حساب الدولة المجاورة لها. مما جعل الحدود السياسية تتغير باستمرار خاصة بعد دخول فرنسا الحرب مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة وما رافقها من تطورات سياسية وديبلوماسية تراوحت بين المواثيق والصراعات.ينظر: إلهام محمود كاظم، مريم هادي الياسري، سياسة فرنسا تجاه الإمبراطورية الرومانية لمقدسة ونتائجها 1521م-1525م، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 19، السنة العاشرة، 2016، ص159.

[10]-السلطان الغازي سليمان خان الأول القانوني ولد في شعبان 900هـ الموافق لـ 27 أفريل 1494م ، وهو عاشر ملوك آل عثمان ، واشتهر بالقانوني لما وضعه من نظامات داخلية في كافة فروع الحكومة . توفي في 20 صفر 974هـ الموافق لـ 5 سبتمبر 1566م. سيرة المجاهد خير الدين، مصدر سابق، ص163.

[11]- فرانسوا الأول(1494-1547م): أبوه شارل دي فالوا، تولى مملكة فرنسا من سنة 1515-1574م، بعد وفاة صهره لويس الثاني عشر، الذي لم يخلّف وريثاً. خضع منذ بداية حكمه إلى تأثير والدته لويز دي صافوا. بعد موت إمبراطور النمسا مكسميليان، ، دخل في حروب مع إيطاليا و إسبانيا وإنجلترا.كان يتمتع بإمتيازات كنسية، ترشح لمنصب إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة، لكنه لم يستطع منافسةَ الملك الاسباني شارلكان، الذي خاض معه حروبا طويلة

استمرت إلى غاية 1544م. تميزت سياسة فرانسوا الأول بالتسامح إزاء البروتستانت، كذلك حقق الرخاء الاقتصادي في المملكة. أنظر: عبد الوهاب الكيلاني: موسوعة السياسة، 5 أجزاء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،ج4، 1990 ، ص485.

[12]– ولد في 24 فبراير 1500م، أبوه فليب الجميل وأمه خوانا الأولى، ملك إسبانيا وإمبراطور الإمبراطورية المقدسة. وريث أسة الهابسبورغ، توج ملك على إسبانيا في 1520، بعد أن ورث ملك أبيه في نافارا، نابولي، صقلية، مملكة هولندا، وأراغون في 1516م، ثم ورث جده ماكسيميليان في عرش ألمانيا في 1529م. تنازل في آخر حياته عن عرشه وانسحب إلى حياته كراهب، توفي في 21 سبتمبر 1588م. ينظر :

Edward Armstrong, Empror Charles V, Vol 1, Second Edition 1910, Macmillan Company, LONDON.

[13]–كمال حسنة، العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد سليم الثالث.رسالة ماجستير في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر2، 2006، ص6.

[14]– جاءت صياغة ماهدة مدريد في خمسين بندا ، أهم ما جاء فيه:

–يتنازل الملك فرنسوا الأول عن دوقية برجنديا (برغونديا) في شرق فرنسا.

– يتنازل الملك الفرنسي عن كل إدعاءاته في ميلان وجنوة ونابولي وفلندرا وآرتوا.

– يتعهد الملك الفرنسي بعدم مساعدة نافار.

– يقدم الملك الفرنسي ولديه، ولي عهده والثاني، ليقيما في إسبانيا رهينة لضمان تنفيذ أحكام المعاهدة.

– يتعهد الملك الفرنسي بتسليم نفسه للسلطات الإمبراطورية تمهيدا لإعادة أسره في حالة عدم تنفيذ المعاهدة.

– يتم تنفيذ المعاهدة خلال ستة أسابيع. ينظر: إلهام محمود كاظم، المرجع السابق، ص،ص 175، 176.

[15]–عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د ت ن،ص130.

[16]– بالموازاة مع ما كان يجري بأوروبا كانت القوة العثمانية في تنامي مستمر، وتبع هذه القوة تزايد طموحات السلطان سليمان القانوني التوسعية في العالم المسيحي مستفيدا من التناحر الحاصل بين الدول الأوروبية فيما بينها . إلهام محمود كاظم، نفسه.، ص150.

[17]– فتحت على يد محمد الفاتح عام 857هـ –1453م والذي كانت رغبته تسعى لغزو روما وربط جواده بباب كنيسة بطرس. أتبع هذا الفتح زحف اسلامي كبير على أوروبا الشرقية الذي وصل فيما بعد إلى مشارف فيينا. ينظر: سيرة المجاهد خير الدين بربروس في الجزائر، مؤلف مجهول، تحقيق وتقديم وتعليق عبد الله حمادي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص6.

[18]– عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية، نفسه، ص131.

[19]–كمال حسنة، مرجع سابق، ص6.

[20]–اضطربت الأوضاع على حدود الدولة العثمانية مع الدولة الصفوية في عهد السلطان سليم الأول 1512م–1520م ثم في عهد السلطان سليمان القانوني1520م–1566م، فأسرعا للعمل وفق خطة جديدة من أجل قوى التحالف

الصفوي البرتغالي الموجه ضدهم، والسعي إلى التصعيد العسكري على حدود دولتهم. نتج عن هذه الحرب التي دامت طويلا استنزاف لخزينة الدولة ، وعرقلة التقدم العثماني نحو أوروبا. ينظر: معد صابر رجب، قراءة جديدة في الأسباب الحقيقية لضعف الدولة العثمانية من خلال الامتيازات الفرنسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مجلد20، ع3، 2013 ، ص171.

[21]- معد صابر رجب، نفسه، ص181.

[22]-كمال حسنة، مرجع سابق، ص4.

[23]- يلماز أوزتونا، مرجع سابق، ص268. للمزيد أنظر:

CHAMPOLLION FIGAC, Documents Historique Inedit tires de la Bibliotheques Royale, Tome 1, 1841, Paris, p 188.

[24]-بمجرد أن تحرر فرنسوا الأول من الأسر عام 1527، بعد أن لبث سنة في الأسر، أعلن فرنسوا الأول عن عن عدم إلتزامه بمعاهدة مدريد، معتمدا في ذلك على عدة أسانيد تعد إلى اليوم قواعد مقررة في القانون الدولي العام ومنها الإكراه على توقيع المعاهدة وهو في الأسر وأن التنازل عن الأقاليم الفرنسية لا تتم إلا بموافقة مجلس طبقات الأمة وبذلك صارت معاهدة مدريد مجرد هنة بسيطة من وجهة نظر كثير من المؤرخين. إلهام محمود كاظم، مرجع سابق، ص176.

[25]-يلماز أوزتونا، مرجع سابق، ص268.

[26]-كمال حسنة، مرجع سابق ، ص10.

[27]-يلماز أوزتونا، المرجع السابق، ص277.

[28] - M. Lecote De Saint –Priest, Mémoire sur l’ambassade de France en Turquie et sur le Commerce des français dans le levant, Librairie de la société asiatique , Paris,1877, p 181

[29]- لم يكن الصراع العثماني الإسباني ينحصر في أراضي شمال إفريقيا فقط، وإنما كان قائما حول سيادة البحر الأبيض المتوسط كملا ومسألة فرض وجود به. وقد تمكن الأسطول العثماني من إمتلاك سيادة البحر حتى نهاية القرن السادس عشر، ولذلك سعى الفرنسيون لمهادنة الدولة العثمانية وكسب دعمها ضد الإسبان. محمد العروسي المطوي، الحروب الصليبية، مرجع سابق، ص272.

[30]- صلاح أحمد هريدي علي، الجاليات الأوروبية في الاسكندرية في العهد العثماني دراسة وثائقية من سجلات المحكمة الشرعية (923-1213هـ1517-1798م)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989،ص21.

[31]-عبد العزيز سليمان فواز، مرجع سابق، ص132.

[32]- يقصد بها المخالفات و القضايا التي تحدث بين أفراد الجالية الفرنسية .

[33]- صلاح أحمد هريدي علي، مرجع سابق، ص21.

[34]-كمال حسنة، مرجع سابق، ص11.

[35]-ليلى لصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ج1، ط1، بيروت، 1989، ص140.

[36]-تمكنت فرنسا فيما بعد من عقد عدة معاهدات جديدة مه الدولة العثمانية، اهمها كان في سنوات: 1553م، 1569م، 1581م، 1604م، 1673م، 1740م ، والتي عززت بواسطتها امتيازاتها التجارية، على الرغم من أن بعض الامتيازات كان دينيا يسمح لفرنسا بحق حماية الأماكن المقدسة في فلسطين، للمحافظة على سلامة الحجج الكاثوليك. ينظر: معد صابر رجب، مرجع سابق، ص185.

[37]- جاء في مقدمة كتاب الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا لكاتبه سامح ألتر: "إن السلاطين العثمانيين لم يتعرفوا على هذه الأقطار الجميلة وعلى أبطال الترك ذوي القبضات الفولاذية الذين استولوا عليها واكتفوا بان أطلقوا عليها أوجاقات الغرب ولم يسعوا إلى إخفاء الطابع التركي عن تلك المواطن".ص12.

[38]- عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ص40.

[39]-هي سلسلة الحروب التي أنهتت الوجود الإسلامي في شبه الجزيرة الإيبيرية ، وانتهت بسقوط مملكة غرناطة آخر معاقل مسلمي الأندلس سنة 1492م، إن عبارة "الاسترداد المسيحي" لها مدلولها التاريخي في تاريخ الأندلس الإسلامية؛ فقد عمل الإسبان منذ الفتح الإسلامي على اعتقاد استرجاع الأراضي التي فتحها المسلمون؛ إلا أن هذه الحركة لم تأت بنتائجها الحاسمة إلا على عهد ملوك الطوائف؛ وازدادت هذه الحركة استفحالا بعد اضمحلال حكم الموحدين، وعدم وجود دولة قوية في بلاد المغرب الإسلامي تستطيع إنقاذ الأندلس من الخطر، كما فعل المرابطون والموحدون من قبل. فاستعمال هذا المصطلح أمر لا يخلو من الخطأ، ذلك أن بلاد الأندلس بقيت تحت الحكم الإسلامي ما يقارب ثمانية قرون من الزمن، وانصهر سكانها الأصليون مع الفاتحين المسلمين سواء كانوا أمازيغ أو عرب، ودخلوا في الدين الإسلامي أفواجا، وحتى الذين بقوا على الدين النصراني أو اليهودي، تعايشوا في سلم وتجانس مع المسلمين؛ فما حدث في بلاد الأندلس لم يكن احتلالا أو استبدادا وإنما فتحا تبعه عدل وحضارة وازدهار. ينظر: صالح حيمر، التحالف الأوربي ضد الجزائر عام 1541م وتأثيراته الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير في التاريخ ، جامعة باتنة،2007م .2006م،ص:30 .

[40]- عبد العزيز محمود الشناوي، مرجع سابق، ص ص41-42.

[41]-بعد سقوط غرناطة آخر معاقل المسلمين بالأندلس، إستمر الإسبان في ملاحقة المسلمين في سواحل شمال إفريقيا، وتمكنوا من السيطرة على عدة موانئ بها، إلا أن تواجد الإخوة عروج في البحر الأبيض المتوسط، حال دون استقرارهم. وقامو بتحرير موانئ بجاية عنابة جيجل . وبعد أن رأى أهالي بني مزغنة، الذين كانو تحت إمرة إبن التومي هذه الانتصارات إرتؤوا أن يتصلوا بعروج وإخوته لمساعدتهم على فك الحصار المفروض على مدينتهم بواسطة حصن البينيون الإسباني، حيث كان رأيهم أن سلامة المسلمين لن تصان إلا بتدخل آل بربروس، فأرسلوا إلى عروج رسالة يلتمسون فيها النصرة وتخليصهم من أعداء الدين، وكتبوا له عهدا بالسماح له بالعيش والإقامة في مدينة الجزائر. و بعدة عدة معارك تمكن أخوه خير الدين من تحطيم الحصن وطرد الإسبان. و عليه عينه السلطان العثماني بايلرباي على الجزائر وأعلن ضمها الى الحاضرة العثمانية. عزيز سامح ألتر، مرجع سابق، ص49.

[42]- الإيالة أو الوجق تعني الولاية التابعة للدولة العثمانية.

[43]- في ذكر الثورات هناك ثورة المسعود المتحالف مع الاسبان حيث " جمع طوائف من العرب وأقواما من البربر وتوجه إلى تلمسان بقصد حصارها والإستلاء عليها" وكذا ثورة ابن القاضي في جزائر بني مزغنة الذي" دس إلى مشايخ الجزائر وأعيان أهلها في الوثوب على خير الدين وطائفة الأتراك الذين معه فأجابوه إلى ذلك". ينظر سيرة المجاهد خير الدين، المصدر السابق، ص121.

[44]-جون ب وولف، الجزائر وأوروبا1500-1830، تر أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص62.

[45]-قابودان باشا، أمير الأسطول العثماني، توج خير الدين بربروس بهذا المنصب في 1533م. سيرة المجاهد خير الدين، المصدر السابق، ص167.

[46]- كما أنه نال لقب الباشا عام 1534م. نفص المصدر، ص173.

[47]-جون ب وولف، مرجع سابق، ص63.

[48]- تولى حسن باشا بن خير الدين في جمادى الأولى سنة 952هـ/ 1545م، وفتح تلمسان سنة 952هـ/ 1545م، ثم ترك الإمارة سنة 958هـ/ 1551م. ثم تولى حسن باشا بن خير الدين سنة 964هـ/1556م، وفي مدة حكمه قطع رأس قائد عربي يسمى عبد العزيز المقراني سنة 967هـ/1559م نتيجة رفضه لدفع الضرائب. ينظر: ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، جمعها واعتنى بها فارس كعوان، بيت الحكمة، العلمة، الجزائر، الطبعة الأولى 2009، ص40.

[49]- جون ب وولف، مرجع سابق، ص64-110.

[50]-أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492-1762م، ط3، 1984، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، ص418-419.

[51]وصل الأمر بالفرنسيين في عام 1572إلى تقديم إقتراح إلى السلطان سليم الثاني بتعيين الدون دانجو Le Duc d`Anjouأخ الملك الفرنسي شارل التاسع حاكما على الجزائر على أن يتعهد هذا الأخير على دفع اتاوات للسلطان و الحكم باسمه. وبرر هذا الاقتراح بدعوى أنه جاء بطلب من سكان الجزائر. وقد جاءت الاشارة إلى هذه الواقعة و ايراد الرسالة التي ارسلها شارل 9 إلى البلاط العثماني في:

A. Berbrugger. Les Algériens demandent un Roi français en 1572. In Rev. Af. 1. Pp1-15.86

[52]-جون ب وولف، مرجع سابق، ص240.

[53]- جون ب وولف، مرجع سابق، ص240-241.

[54]-نفسه، ص241.

[55]- آرجمنت كوران، السياسة العثمانية تجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر، تر عبد الجليل التميمي ،منشورات الجامعة التونسية، 1970 ،ص30.

[56]-خديجة حالة، الجاليات الأوروبية بالجزائر إبان العهد العثماني1700-1830، مذكرة لنيل شهادة ماجستر ، جامعة أدرار، 2013، ص30.

[57]-بوحلوفة محمد الأمين، إيالة الجزائر العثمانية ومملكة إنجلترا.دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1520-1827، أطروحة دكتوراه في التاريخ، كلية العلوم إنسانية، جامعة أحمد بن بلة وهران، 2018-2019، ص11.

[58]-تعددت الحملات الفرنسية ضد الجزائر، حيث اتخذت فرنسا مبدأ فرض المعاهدات والقرارات بالقوة. لكن ذلك التوجه لم ينجح كثيرا أمام التصلب الجزائري الذي كان معتمدا على حصانة مدينة الجزائر.

[59]-وقعت هذه المعاهدة في 4 ربيع الأول 1153هـ الموافق ل1740م. وجاءت المادة الحادية عشر على النحو: "عندما يرسى قراصنة الجزائر في موانئ الفرنسيين، فعلى هؤلاء أن يراعوهم ويقدموا لهم البارود والرصاص و الأشرعة وسائر الآلات، وعلى الجزائريين أن لا يغيروا على أسرى و أموال الفرنسيين هندما يلاقونهم، وقد منعوا من القيام بذلك عدة مرات من زمن عظمة جدنا المرحوم(سليمان القانوني). ولكنهم لم يكفوا عن ذلك ، ومازالو على العدوان، ومع أن السلطة الهمايونية غير راضية عن ذلك، فيجب اذن اعتاق الأسرى الفرنسيين إن وجدوا وإعادة أموالهم كاملة. وإذا تمادى القراصنة في عصيانهم واستمروا في عدوانهم، ووقع إعلامنا من طرف السعادة (ويقصد به ملك فرنسا) ، فانه يجب عزل والي الجزائر أيا كان، ويقع بعدها دفع التعويضات عن الآلات المغار عليها. واذا لم يمتثلوا لأمري الشريف السلطاني، مع تنبيههم لذلك، فعلى ملك فرنسا، اذا ما وصلوا إلى الموانئ الفرنسية، أن يرفض قبولهم بموانئه وقلاعه، كما وأن الوسائل التي يستعملها لمعاقبته، سوف لن تمس بسوء هاته المعاهدة. وذلك تماشيا مع الحكم الشريف الصادر زمن أجدادنا والذي مازلنا متمسكين به، وواعدين ملك فرنسا بتأييد شكاياته أو التعبير عن ارتياحه فيما يتعلق بهذا الأمر". أرجمنت كوران، مرجع سابق . ص39. نشرت في مجلة المعاهدات، اسطنبول 1794-1877-1880،ج1، ص14 وما يليها. و للاطلاع على الترجمة الفرنسية راجع:

Le Baron I. De Testa, Recueil des traites de la porte Ottomane avec les puissance Etrangeres . 1864.tome 1. p 186.

[60]- آرجمنت كوران، مرجع سابق، ص39-40

[61]- فيما عرف لاحقا بحادثة المروحة. نفسه ص39.

[62]-آرجمنت كوران، مرجع سابق، ص70. حيث أن السلطان سليم الثالث رفض استقبال بعثة مصطفى باشا التي أرسلها سنة 1800 على متن سفينة أمريكية، ولم يقبل هديته، بسبب توقيعه على معاهدة صلح مع فرنسا، التي كانت تحتل مصر في نوفمبر 1800م، وأعطى مهلة شهرين لرئيس البعثة ليتصل خلالها بالجزائر ويخبر مصطفى باشا بقرار الباب العالي بعدم قبول هديته ورفض استقبال البعثة أصلا ؛ إذا لم يقم بإلغاء الصلح وإعلان الحرب على فرنسا. ينظر : حماش خليفة

إبراهيم، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830م، رسالة لنيل درجة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،كلية الآداب،قسم التاريخ والآثار،جامعة الإسكندرية، 1988، ص162.

[63]- كان انكشارية الجزائر- في أغلب الحالات- من أسر مسلمة ، وكان يؤتى بهم من أقاليم الدولة العثمانية. وهم ليسوا في حاجة إلا للتدريب على إستعمال السلاح وحفظ قوانين النظام. واستمرت الايالة حتى الغزو الفرنسي عام 1830م تعتمد على عمليات التجنيد من الأناضول خاصة. ينظر حماش خليفة إبراهيم، المرجع السابق، ص96.

[64]-عرفت الجزائر أول تدفق للانكشارية في سنة 1520م، إثر إرسال خير الدين بربروس ، بموافقة من الأهالي طلب الإنظمام إلى الدولة العثمانية . حيث أرسل السلطان سليم الأول إلى الجزائر 2000 من الإنكشارية و4000 من المتطوعين، ومنذ ذلك التاريخ أصبح للجزائر جيش إنكشاري خاص. ينظر: جميلة معاشي، الإنكشارية والمجتمع بايبلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، أطروحة دكتوراه في التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2007م-2008م، ص2.

[65]- حماش خليفة ابراهيم، نفسه، ص ص94-162.

[66]-نفسه، ص169.